الأنباء
الاثنين 29 اكتوبر 2012

«الوطني»: الأسواق تترقب الانتخابات الرئاسية الأميركية

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الاسبوعي حول تطورات أسواق النقد والأسواق العالمية إن الأسواق لاتزال تقع تحت رحمة التحول ما بين تراجع مؤشرات الثقة بمناخ الأعمال الأميركي ومؤشرات ثقة المستهلك، حيث تترقب الأسواق الانتخابات الرئاسية الأميركية.

وأشار «الوطني» إلى ان التقارير الأخيرة لوزارة العمل الأميركية أظهرت تراجعا فاق التوقعات في عدد مطالبات تعويضات البطالة، كما ان التقارير الصادرة عن وزارة التجارة الأميركية تشير إلى تحسن ملموس في عدد طلبات البضائع غير الاستهلاكية، لافتا الى ان تأثير ذلك تضاءل بسبب ضعف نمو عدد مبيعات المنازل الأميركية قيد الانتظار، بالإضافة إلى ذلك، يتأثر السوق بالاشاعات التي تفيد باحتمال قيام وكالة فيتش للتصنيف بخفض التصنيف الائتماني الممتاز AAA للولايات المتحدة الأميركية، خاصة أن شركة «أبل» قد حققت إيرادات اقل من المتوقع.

وعلى صعيد أسعار العملات الرئيسية، أوضح «الوطني» أن اليورو بدأ الأسبوع عند 1,3050 دولار ثم تراجع إلى أدنى مستوى عند 1,2883 دولار، وبالنتيجة فقد تأثرت الدول الصناعية الكبرى الـ 10 بمجريات السوق بحيث اقفل اليورو الأسبوع عند 1,2937 مقابل الدولار، خاصة أن أداء أسواق الأسهم كان ضعيفا هذا الأسبوع.

أداء متذبذب لليورو والإسترليني أمام الدولار

وجاء اداء الجنيه الاسترليني مشابها لأداء اليورو بحيث بدأ الأسبوع متجاوزا حد الـ 1,60 دولار ليرتفع بعدها اليورو بحيث بدأ الأسبوع متجاوزا حد الـ 1,60 دولار ليرتفع بعدها الى 1,6143 دولار بعد صدور تقارير الجنيه الاسترليني التي أتت أفضل من السابق، ليقفل الجنيه الأسبوع عند 1,6100 دولار خاصة أن السوق يعتقد أن الارتفاع الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي قد اتى نتيجة للإيرادات المتحققة من دورة الألعاب الأولمبية هذه السنة.

أما في المنطقة الآسيوية، فقد رزح الين الياباني تحت عبء الضغوطات التي نتجت عن احتمال قيام البنك المركزي الياباني مع حلول الأسبوع المقبل بتخفيف الشروط المتعلقة بالسياسة النقدية، وذلك من خلال قيامه بزيادة حجم برنامج شراء الأصول بمقدار 10 تريليونات ين ياباني على الأقل، وذلك إلى جانب التزامه بتحقيق حد لمستوى التضخم عند نسبة 1٪، وبالتالي فقد تراجع الين الياباني إلى 80,38 مقابل الدولار الأميركي، ليقفل الأسبوع عند 79,65.

وفيما يتعلق بأسواق السلع، استمر الذهب في الارتفاع الى ما يعادل الـ 1,700 دولار للسبيكة خاصة أن البنوك المركزية تستمر في ضخ كميات من السيولة النقدية في نظامها المصرفي، اما أسعار النفط فلا تزال مرتفعة بسبب الاضطرابات التي تعم منطقة الشرق الأوسط.

الاقتصاد الأميركي

أفاد «الوطني» بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2٪ سنويا بين شهري يوليو وسبتمبر الماضيين بحسب التقارير الرسمية، أما حجم المخرجات الاقتصادية فقد ارتفع للربع الـ 13 على التوالي ولكن وتيرة هذا النمو كانت ضعيفة بعض الشيء خاصة أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل ارتفاعا بنسبة 1,3٪ خلال الربع الثاني، وبالنتيجة فلا تزال معدلات البطالة مرتفعة خاصة ان عدد التعيينات يشهد نموا ضعيفا حيث بلغ عدد التعيينات نحو 146,000 شهريا بعد ان بلغ 153,000 خلال عام 2011.

وعلى صعيد متصل، تشير وزارة التجارة الأميركية في تقاريرها الى ان عدد طلبات الشراء للسلع غير الاستهلاكية قد سجل ارتفاعا بنسبة 9,9٪ خلال الشهر الماضي، وهو الارتفاع الأكبر في هذه النسبة خلال العامين الأخيرين، وبالرغم من ان التوقعات قد قضت بحصول ارتفاع في نسبة الطلبات تبلغ 8,3٪، أما التحسن الملموس الحاصل في هذه النسبة بعد التراجع الذي بلغ نسبة 13,1٪ في عدد طلبات الشراء الجديدة فقد أتى نتيجة لارتفاع الطلب على الطائرات والتي تعتبر سوقا متقلبا بحد ذاتها، بالإضافة إلى ذلك، تراجع عدد طلبات الشراء في أسواق البضائع الرأسمالية الرئيسية والتي لا تزال عند الحد الذي بلغته خلال الشهر السابق ومن دون تغيير، بعد ان حقق ارتفاعا عن شهر أغسطس بلغ 0,2٪.

اقتصاديات أوروبا والمملكة المتحدة

وأشار «الوطني» الى ما أفادته بعض الوسائل الإعلامية يوم الخميس الماضي باحتمال قيام الترويكا بتقديم قرض جديد لليونان تتراوح قيمته بين 16 و20 مليار يورو، خاصة بعد ان تأكد المسؤولون الرسمون ان الاعانة المالية التي تم تقديمها لليونان خلال شهر مارس والتي بلغت قيمتها 130 مليار يورو لم تكن كافية، حيث من المتوقع ان يتم الاعلان عن هذه الصفقة في اجتماع وزراء المالية المقبل والمقرر عقده خلال شهر نوفمبر المقبل، وحيث سيقوم الشركاء الأوروبيون لليونان بمنح البلاد سنتين إضافيتين لسد العجز في الموازنة ليصل إلى المستويات المستهدفة، من ناحية اخرى، أشارت وسائل الاعلام كذلك الى ان الترويكا غير واثقة من امكانية قدرة اليونان على خفض دينها العام الى المستويات المستهدفة مع حلول عام 2020.

في غضون ذلك، ارتفع مؤشر الثقة بمناخ الأعمال الايطالي بمقدار 0,6 نقاط خلال شهر أكتوبر ليصل إلى 76,6 نقطة وذلك بعد ان سجل بعض التراجع خلال شهر سبتمبر، وتشير المعطيات الاقتصادية الأخيرة الى ان الشعب الايطالي غير متفائل بتاتا حيال الأوضاع في البلاد.

بينما استمرت معدلات البطالة في اسبانيا في الارتفاع وذلك الى مستويات قياسية جديدة بسبب الركود الاقتصادي المتعاظم الذي تمر به البلاد، فقد ارتفعت نسبة البطالة من 24,6٪ خلال الربع الماضي لتصبح عند نسبة 25,02٪ خلال الربع الحالي.

الاقتصاد الصيني يتحسن خلال الربع الرابع

ارتفع مؤشر MNI لمناخ الأعمال في الصين من 51,2 إلى 51,86 خلال شهر أكتوبر، وذلك بالإضافة إلى حصول ارتفاع في عدد طلبات الشراء الجديدة وفي سلسلة الإنتاج، كما ارتفع مؤشر PMI الصناعي الصيني إلى أعلى مستوى له منذ 3 شهور ليبلغ 49,1 هذا الأسبوع.

وبالرغم من ان المؤشر لا يزال دون حد الـ 50 والذي يعتبر الحد الفاصل ما بين النمو الاقتصادي وتراجعه، إلا ان المعطيات الاقتصادية الأخيرة تبعث على بعض التفاؤل في امكانية تمكن البلاد من تحقيق بعض النمو الاقتصادي مع حلول الربع الرابع.

وزير المالية الياباني يدافع بشدة عن الحوافز

صرّح وزير المالية الياباني كوريكي جوجيما بأن الحوافز الحكومية المقدمة من شأنها ان تزيد نسبة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1٪، وحيث تتضمن هذه الحوافز قيام الحكومة اليابانية بزيادة الانفاق الحكومي بمقدار 400 مليار ين ياباني، والتي تتضمن صناديق التمويل المخصصة لعمليات إعادة الاعمار بعد الكوارث الطبيعية التي ضربت البلاد خلال الفترة الماضية، كما سيتم تمويل هذا البرنامج من خلال صناديق التمويل الحالية التابعة للحكومة وبحيث لن تشتمل على اي اصدارات لديون جديدة.

من ناحية أخرى، أشار وزير الاقتصاد الياباني ميهارا خلال الفترة السابقة الى حاجة الحكومة الى زيادة الحوافز المالية خلال الأسبوع المقبل باعتبار ان البنك المركزي الياباني قد لا يتمكن من تحقيق نسبة التضخم المستهدفة عند 1٪.

«نفط الكويت»: العمل جار لإطفاء البئر المشتعلة في منطقة الروضتين

سامي الرشيد

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة نفط الكويت سامي الرشيد ان العمل مازال جاريا لإطفاء البئر المشتعلة بمنطقة الروضتين شمالي البلاد والتي قامت الفرق المختصة بإشعالها بعدما تسببت في تسرب غاز كبريتيد الهيدروجين منتصف أكتوبر الجاري.وقال الرشيد لـ «كونا» امس ان المعدات المطلوبة لإطفاء البئر وصلت الى البلاد من الولايات المتحدة الأميركية الخميس الماضي، مضيفا انه تم تنظيف حوالي 50٪ من المخلفات المحترقة حول البئر كما تم الانتهاء من تجهيز 4 برك مائية للتبريد على البئر وإطفائها.وذكر ان فريق الإطفاء في الشركة باشر التبريد على البئر تمهيدا لإطفائها ومن ثم إغلاقها، مبينا انه تم الانتهاء من تحويل حوالي 32 انبوبا نفطيا وربطها بمركز التجميع لتكون بعيدة عن موقع البئر.

«البيت الأبيض»: لا نخطط لخفض ضريبي

رويترز: قال متحدث باسم الرئيس الأميركي باراك أوباما إن الرئيس سيواصل جهوده لخفض الضرائب على الطبقة المتوسطة في إطار برنامجه الاقتصادي لكن البيت الأبيض لا يدرس أي خطط جديدة محددة لخفض الضرائب حاليا.وقال جوش إرنست المتحدث باسم البيت الأبيض للصحافيين اول أمس «يرى الرئيس أن خفض الضرائب على الطبقة المتوسطة جزء مهم من برنامجه الاقتصادي في المرحلة المقبلة. سيواصل السعي لذلك».

ونفى ما جاء في تقرير لصحيفة واشنطن بوست من أن إدارة أوباما تدرس إجراء خفض ضريبي يزيد صافي مرتبات العاملين كبديل للخفض الضريبي على الرواتب والذي من المقرر أن ينتهي بحلول نهاية العام.

وقالت الصحيفة إن مسؤولي الإدارة يعتقدون أن الاقتصاد قد يحتاج لمزيد من الحوافز على الرغم من علامات التحسن ويدرسون خفضا ضريبيا جديد يمكن أن يضيف مئات الدولارات للراتب السنوي للموظف.وقال إرنست إن التقرير غير صحيح. وتابع «لا تفكر الإدارة حاليا في إجراء خفض ضريبي كما ذكرت واشنطن بوست».وأبلغ مسؤول بالبيت الأبيض رويترز مساء الجمعة الماضية أن مجلس النواب يحتاج أولا لأن يتبع خطى مجلس الشيوخ ويجدد الخفض الضريبي على الرواتب الذي بدأ تطبيقه في 2011 بناء على طلب أوباما لتوفير حماية اقتصادية.

«يو بي اس»: خطة لخفض 10 آلاف وظيفة

كشف UBS أكبر بنك سويسري من حيث الأصول عن خطته لخفض 10 آلاف وظيفة في جميع أنحاء المجموعة المصرفية السويسرية، وفقا للفاينانشال تايمز.حيث سيقوم البنك بإسناد أعمال التداول في السندات لوحدة غير أساسية ترأسها كارستن كينجتر بالإضافة إلى تخفيض الوظائف بوحدات تداول الأسهم والعملات الأجنبية والأدوار الاستشارية. وستؤدي هذه الخطوة إلى تخفيض المخاطر المحتملة للأصول بقيمة 107 مليارات دولار (100 مليار فرنك سويسري)، كما ستتسبب في فقدان الآلاف لوظائفهم خلال السنوات القليلة المقبلة. وستبلغ نسبة فقدان الوظائف في البنك الـ6/1 (سدس) من إجمالي القوى العاملة به والبالغة 63,500 نهاية يونيو، ومقدارها 10 آلاف وظيفة تقريبا.وقد أعد هذه الخطة الرئيس التنفيذي سيرجيو ايرموتي الذي جاء العام الماضي عقب فضيحة التداول التي تسببت للبنك في خسارة قيمتها 2,3 مليار دولار.

● مدحت فاخوري

مليونا كيلومتر من الأنابيب تمد العالم بالنفط

احد خطوط انابيب النفط

أدى ارتفاع وتيرة الخلافات السياسية قرب المضايق البحرية التي تنقل النفط الخام إلى الأسواق العالمية لتحويل هذه المضايق إلى نقاط محورية وحساسة في تمرير النفط الخام من مراكز الإنتاج إلى مواقع البيع والاستهلاك، إذ إن تعرض هذه الممرات البحرية إلى أي اختناقات أو إغلاق فإن الأسواق النفطية ستصاب بأزمة إمدادات تؤثر على أسعار البترول ومستوى المخزونات الإستراتيجية في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد بصورة كبيرة على الوقود الأحفوري في توفير مصادر الطاقة.

ولتفادي أي شح في الإمدادات النفطية فقد عمدت الدول المنتجة للنفط والغاز إلى التوجه نحو مد خطوط الأنابيب لنقل منتجاتها من النفط والغاز بعيداً عن المضايق البحرية التي عادة ما تكون عرضة للخطر في حالة نشوب خلافات سياسية ووقوع هذه الممرات المائية تحت التهديد عند نشوب أي حرب، وقد نجحت الدول المنتجة بالفعل في فتح منافذ جديدة لانسياب منتجاتها الطاقوية إلى أسواق الاستهلاك دون المرور في الممرات البحرية المعرضة للاختناق، بحسب صحيفة الرياض السعودية.

وقد بلغ إجمالي أطوال خطوب الأنابيب التي تنقل مصادر الطاقة بالعالم إلى حوالي مليوني كيلومتر 5٪ منها بمنطقة الشرق الأوسط التي تعتبر مسؤولة عن 36٪ من إنتاج النفط العالمي وسجلت نسبة 52٪ من الاحتياطيات المؤكدة في عام 2011 بحسب إحصائية نشرة «تشارتس بن»، وتلعب هذه الخطوط دورا في تسهيل انسياب النفط إلى مواقع الاستهلاك سواء داخل الدول المستهلكة أو بين الدول المنتجة والدول المستهلكة دون حدوث عوائق تتأثر بعوامل سياسية أو توترات أمنية.

ويوجد في العالم حوالي 43 مضيقا مائيا تجوبها السفن التجارية وناقلات النفط العملاقة ويهددها القراصنة وتتمركز معظم مناطق إنتاج النفط بالقرب من معظم المضايق البحرية ولذلك فإنها تشكل صمامات لإمدادات الطاقة، وكثيرا ما يتسبب ذلك في نشوب صراعات بين الدول للهيمنة على هذه الممرات البحرية لضمان عدم تعرض مصالحها للتوقف في حالة السيطرة عليها من قبل الأعداء.

ومع أن هذه الأنابيب عادة ما تكون عرضة هي الأخرى لبعض الهجمات الإرهابية خاصة في المناطق المتوترة في الدول التي تشهد اضطرابات وثورات شعبية، إلا أنها تعد الوسيلة الأكثر أمنا لنقل النفط وسوائل الغاز الطبيعي الذي لا يزال يعاني من صعوبات في النقل نظرا لكونه يتطلب بنية تحتية عالية التكاليف، إذ إنه يحتاج إلى مرافق صناعية عالية التقنية لتسييل الغاز الطبيعي قبل نقله بالأنابيب ومن ثم مرافق مماثلة لإعادة تغويزه أي تحويله إلى الحالة الغازية ليتم استخدامه من قبل المستهلك النهائي.

وتعد المملكة من الدول النفطية التي تمتلك خطوط أنابيب يبلغ مجموع أطوالها أكثر من 20 ألف كم يتم التحكم بها ومراقبتها من خلال شبكة حاسوبية عالية الدقة، وهي تشكل عصب الحياة بالنسبة لتزويد المرافق التنموية بمصادر الطاقة المطلوبة لاستمرارها في تطوير التنمية البشرية وتعزيز الجوانب الحضارية، وبعد خط أنابيب سوائل الغاز الطبيعي الذي يربط بين ينبع وشدقم، والذي يبلغ طوله 1170 كيلومترا أطول خطوط أنابيب الغاز التي يتم تمديدها وأكثرها تطورا بحسب تقرير شركة أرامكو السعودية، وبالإضافة إلى شبكة الأنابيب تقوم شركة فيلا البحرية العالمية المحدودة، وهي شركة الشحن البحري التابعة لأرامكو السعودية والمملوكة لها بالكامل، بتشغيل أسطول ضخم من ناقلات النفط الخام الكبيرة جدا والمبنية وفقا لأعلى المعايير التقنية لنقل النفط السعودي لأسواق العالم.

«شبيغل»: رئيس «المركزي الأوروبي» يدعم مقترح «مفوض العملة»

برلين ـ رويترز: ألقى رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي بثقله وراء مقترح لوزير المالية الألماني فولفجانج شيوبله لتوسيع سلطات مفوض الشؤون النقدية للاتحاد الأوروبي.وقال دراجي في مقابلة مع مجلة دير شبيجل الألمانية بعد أربعة أيام من دفاعه عن برنامج شراء السندات أمام مجلس النواب الألماني إنه لا يتوقع أن تكلف خطته لشراء السندات دافعي الضرائب أي شيء.وقال شيوبله في وقت سابق من هذا الشهر إن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى مفوض بصلاحيات في ميزانيات الدول الأعضاء مع إصلاح عملية أخذ القرار في البرلمان الأوروبي في ظل تغييرات وصفها بأنها ستساهم في تهدئة أزمة الديون.وأضاف شيوبله أنه ينبغي أن يكون لدى المفوض سلطة الاعتراض على الميزانيات إذا انتهكت قواعد العجز والحث على إجراءاصلاحات على نطاق أوسع وتكامل أوروبي أكبر.

ويشكل تأييد دراجي علانية للمقترحات دعما لخطة شيوبله لكن مثل تلك الإصلاحات تتطلب تغييرات في اتفاقات الاتحاد الأوروبي وهو ما يتطلب بدوره إذعان بريطانيا ـ التي تتشكك في إمكانية حدوث تكامل أوروبي أكبر ـ ما لم تتم صياغة معاهدة منفصلة لمنطقة اليورو.وقال دراجي لدير شبيجل اليوم الأحد «أدعم بوضوح هذا المقترح. «إنني متأكد إذا أردنا استعادة الثقة في منطقة اليورو فيجب على الدول أن تتنازل عن جزء من سيادتها إلى المستوى الأوروبي».

277 مليار دولار كلفة مشاريع الطاقة والمياه بالخليج

تفاوتت الأرقام المعلنة أخيرا عن الأموال المخصصة من دول مجلس التعاون الخليجي لقطاع الطاقة والمياه، حيث أشار تقرير لشركة «فنتشرز الشرق الأوسط» إلى أن هذه الدول رصدت مائة مليار دولار لمشاريع المياه والطاقة بين عامي 2011 و2016، في حين لفت «مركز الكويت المالي» (المركز) إلى أن هناك 361 مشروعا كهربائيا في دول الخليج تصل قيمتها إلى 277 مليار دولار في حين وصلت الاستثمارات الخليجية في مشاريع المياه إلى 41 مليار دولار منذ العام 2005، وفقا لصحيفة الحياة اللندنية.

وعند الحديث عن مشاريع الطاقة الرئيسية في دول الخليج، يبرز المشروع النووي الإماراتي بكلفة 20 مليار دولار، وينتظر أن ينتج عند اكتماله عام 2020 نحو 5600 ميغاواط، كما يبرز في الإمارات أيضا مشروع «بنية» لمعالجة مياه الصرف الصحي، الذي ينتظر أن ينتهي في 2014، وهو الأكبر من حيث قيمته التي تبلغ مليار دولار من أصل 4,95 مليارات دولار القيمة الإجمالية للمشاريع.

وفي الكويت يجري العمل على تنفيذ مشروع «شمال الزور» للطاقة وتحلية المياه، الذي يفترض أن ينتهي في عام 2015 ليولد 3300 ميغاواط من الطاقة و178 مليون غالون (نحو 800 مليون ليتر) من المياه يوميا.

وتنفذ السعودية خمسة مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص، على أساس «بي أو أو» (البناء والتملك والتشغيل).

وستضيف هذه المشاريع مجتمعة نحو 8129 ميغاواط من الكهرباء بحلول عام 2017. ومن بين المشاريع التي يجري تنفيذها، محطة معادن ـ رأس الزور لتحلية المياه وهي الأكبر في المملكة. وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع نحو 1,5 مليار دولار ويتوقع انتهاؤه في الربع الثاني من عام 2014 وتصل طاقته التشغيلية إلى نحو 228 مليون غالون يوميا.

في سياق متصل، لفت مدير الأبحاث في مؤسسة «فنتشرز الشرق الأوسط»، جون ميبو، إلى مشروع قيد التنفيذ في الإمارة هو «الشويهات 3»، والى مشروع «سلطة المياه والكهرباء في دبي» في منطقة الحسيان وهو قيد التخطيط وقائم على توليد الطاقة من الفحم، إلى جانب مشروع «حديقة محمد بن راشد للطاقة الشمسية» وتبلغ قيمته نحو 3,2 مليارات دولار ويهدف لإنتاج نحو ألف ميغاواط من الكهرباء.

وأشار الى مشاريع توسعة محطات القصيم ورابغ والقرية في السعودية كنماذج من مشاريع قيد التنفيذ، مشددا على أهمية المشاريع الجديدة التي تنفذها المملكة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، وهي في غالبيتها قيد التخطيط وتنتظر أن تطرح عروض إنشائها قريبا.

وقال ميبو: «في الكويت يجري حاليا تقديم العروض لتنفيذ مشروع جنوب الزور بقدرة 450 ميغاواط، في حين تحضر الخرائط للمرحلة الأولى من مشروع جنوب خيران، وننتظر إطلاق المرحلة الثانية من محطة جنوب الزور للطاقة في الربع الثالث من العام المقبل وكانت الأعمال الإنشائية فيها بدأت في سبتمبر 2011».

وأضاف «أبرز المشاريع التي يمكن الحديث عنها، صور وقرن علم وبركة في سلطنة عمان، انطلقت فعليا الأعمال الإنشائية فيها بينما يجري العمل على تحضير المخططات لمشروع صلالة لإنتاج 200 ميغاواط باستخدام الطاقة الشمسية، في حين يعمل على إنجاز الدراسات لمشروعي الدقم الحراري والمجان، من الطاقة الشمسية».

وتابع: «تعمل قطر للبترول على بناء محطة تحلية مياه في الهلول، بينما طرحت شركة قطر للمياه والكهرباء محطة ثانية في رأس أبو فنطاس لاستدراج العروض، وفي البحرين يجري التحضير لبناء محطة تحلية في منطقة الهد في حين توضع المخططات لإعادة تأهيل محطة التحلية وتوليد الطاقة في سترة».

وأشار «مركز الكويت المالي» (المركز) إلى أن إنفاق دول الخليج على الاستثمار في البنية التحتية آخذ في الارتفاع لاسيما في مجالي الطاقة والمياه بسبب النمو السكاني، سواء لناحية زيادة عدد مواطني هذه الدول أو زيادة عدد الوافدين إليها. ولفت إلى أن استثمارات دول الخليج في مشاريع المياه بلغت 41 مليار دولار منذ العام 2005.

وأشار المركز إلى أن إجمالي قيمة مشاريع المياه والصرف الصحي الجاري تنفيذها في دول الخليج حاليا يبلغ نحو 15 مليار دولار، تحظى الإمارات وقطر بأكبر عدد منها برصيد 23 مشروعا لكل منهما، وتصل قيمة المشاريع في الإمارات إلى نحو خمسة مليارات دولار وإلى أربعة مليارات في قطر. وفيما خص المشاريع المستقبلية، تتصدر السعودية بمشاريع تصل قيمتها الإجمالية إلى 6,7 مليارات دولار.

وفي قطاع الطاقة، أوضح «المركز» أن هناك 361 مشروعا في التوليد والنقل وإنشاء محطات التوزيع تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 277 مليار دولار. وتستحوذ السعودية على 161 مشروعا من الإجمالي تليها الإمارات بـ 70 مشروعا. ولفت إلى أن هذا العدد الكبير من المشاريع لا يأخذ في الاعتبار الزيادة السكانية وحسب، بل يعوض بعض المشاريع القديمة التي انتهت حياتها العملية أو وصلت إلى إنتاجيتها القصوى.

وأوضحت المديرة في شركة «أنفورما»، أنيتا ماثيوز، أن الشرق الأوسط سيحتاج وفق مجلس الطاقة العالمي إلى نحو مائة غيغاواط من الطاقة الكهربائية الإضافية خلال السنوات العشر المقبلة لتلبية الطلب المتنامي، وسيتطلب ذلك استثمارات إضافية بنحو 50 مليار دولار في مشاريع الطاقة الجديدة و20 مليارا أخرى لمشاريع تحلية المياه.